الأمم المتحدة

A/AC.109/2001/10

الجمعية العامة

Distr.: General
14 May 2001
Arabic
Original: English/Spanish

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جبل طارق

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – لمحة عامة	١-٢	٣
ثانيا – التطورات السياسية	٣-١١	٣
ألف – لمحة عامة	٣-٦	٣
باء – الانتخابات العامة	٧	٤
جيم – التطورات الأخيرة	٨-١١	٤
ثالثا – الأحوال الاقتصادية	١٢-٢٨	٥
ألف – لمحة عامة	١٢-١٣	٥
باء – المالية العامة	١٤-١٦	٥
جيم – التجارة	١٧-١٨	٦
دال – الأعمال المصرفية والمالية	١٩-٢١	٦
هاء – النقل والاتصالات والمرافق العامة	٢٢-٢٧	٧
واو – السياحة	٢٨	٩

050601 050601 01-37052 (A)
0137052

رابعا –	الأحوال الاجتماعية	٢٩-٤٨	٩
ألف –	العمالة	٢٩-٣١	٩
باء –	حقوق الإنسان ووضع المرأة	٣٢-٣٦	١٠
جيم –	البيئة	٣٧-٣٨	١١
دال –	الإسكان	٣٩	١١
هاء –	الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية	٤٠	١١
واو –	الصحة العامة	٤١-٤٣	١١
زاي –	التعليم العام	٤٤-٤٦	١٢
حاء –	الجريمة ومنع الجريمة	٤٧-٤٨	١٢
خامسا –	النظر في المسألة من جانب الأمم المتحدة	٤٩-٥٣	١٣
ألف –	اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	٤٩-٥٠	١٣
باء –	لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)	٥١-٥٢	١٣
جيم –	الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	٥٣	١٤
سادسا –	مركز الإقليم في المستقبل	٥٤-٧٠	١٤
ألف –	موقف الدولة القائمة بالإدارة	٥٤-٥٥	١٤
باء –	موقف حكومة الإقليم	٥٦-٦١	١٥
جيم –	موقف حكومة اسبانيا	٦٢-٦٤	١٧
دال –	المفاوضات الانكليزية – الاسبانية	٦٥	١٨
هاء –	المباحثات بين انكلترا وجبل طارق	٦٦	١٨

أولا – لمحة عامة[1]

١ – جبل طارق شبه جزيرة ضيقة تمتد جنوبا من الساحل الجنوبي الغربي لاسبانيا، الذي يصلها به برزخ يبلغ طوله نحو ١,٦ من الكيلومترات. ويقع ميناء ألخسيراس الاسباني على مسافة ٨ كيلومترات قبالة الخليج من ناحية الغرب؛ وتقع قارة أفريقيا على بعد ٣٢ كيلومترا قبالة مضيق جبل طارق من ناحية الجنوب. ووفقا لتقدير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، تبلغ مساحة جبل طارق ٥,٨٦ من الكيلومترات المربعة، ووفقا لتقدير اسبانيا تبلغ المساحة ٤,٨ كيلومترات مربعة.

٢ – ووفقا لتعداد سكان جبل طارق الأخير الذي أُجري في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، يقدر عدد السكان المدنيين للإقليم بـ ٧٠٣ ٢٦ نسمة، منهم ٠٢٢ ٢٠ نسمة من أبناء جبل طارق و ٨١١ ٣ من الرعايا البريطانيين و ٧٩٨ ١ من المغاربة و ٠٧٢ ١ من جنسيات أخرى. ووفقا لإحصاءات المكتب الإحصائي في جبل طارق، قدر عدد السكان في عام ١٩٩٧ بـ ١٩٢ ٢٧ نسمة[2].

ثانيا – التطورات السياسية

ألف – لمحة عامة

٣ – يكفل دستور عام ١٩٦٩ المزايا والحقوق السياسية والمدنية الأساسية. ويعهد بمسؤولية الشؤون المحلية للحكومة المحلية. غير أن المملكة المتحدة تحتفظ بالسلطة في المسائل المتعلقة بالدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي. وللحاكم، الذي تعينه ملكة المملكة المتحدة سلطة إبطال القوانين التي تصدرها الهيئة التشريعية. وفضلا عن ذلك، يحتفظ الدستور للملكة بكامل سلطة سن القوانين المتعلقة بالسلام والنظام والحكم الرشيد في جبل طارق من حين لآخر (بما في ذلك، ودون مساس بعمومية ما تقدم ذكره، القوانين التي تعدل أو تنقض الدستور). وهناك حاكم جديد هو السيد ديفيد دوري جاء في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ خلفا للحاكم السابق السير ريتشارد لوس. وترد في تقرير اللجنة الخاصة إلى الجمعية العامة عن دورتها الرابعة والعشرين[3] مناقشة تفصيلية حول دستور عام ١٩٦٩، بما في ذلك موقفا اسبانيا والمملكة المتحدة.

٤ – والسلطة التشريعية منوطة بمجلس نيابي واحد مؤلف من ١٥ عضوا منتخبا. أما السلطة التنفيذية فهي منوطة بمجلس، يتألف من الحاكم، وأربعة أعضاء بحكم مناصبهم، ورئيس الوزراء، وأربعة أعضاء منتخبين، ويساعد الحاكم بصفة استشارية، ويتألف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء، وأعضاء من المجلس النيابي يعينهم رئيس الوزراء وبعض الأعضاء المنتخبين. ويضطلع مجلس الوزراء، الذي يعمل بمثابة هيئة وزارية عليا بالمسؤولية عن مسائل محلية محددة فيما يحتفظ الحاكم بسلطة التدخل لدعم مسؤولياته المتعلقة بالدفاع والشؤون الخارجية.

٥ – ويستند النظام القانوني لجبل طارق إلى القانون العام والقانون الأساسي لانكلترا. ويحتفظ إقليم جبل طارق بنظامه الخاص للمحاكم، الذي يشمل المحاكم الدنيا (محكمة ابتدائية، ومحكمة قاضي الوفيات المشتبه فيها، ومحكمة صلح)، إضافة إلى محكمة استئناف ومحكمة عليا. وللمحكمة العليا اختصاصات غير محدودة لسماع أي دعوى قضائية جنائية والبت فيها. وتتألف حاليا من كبير القضاة وقاضي آخر يعينه الحاكم.

٦ – وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، أكدت مجددا الوكيلة البرلمانية لوزارة الخارجية والكمنولث، أن ”العلاقة بين المملكة المتحدة وجبل طارق لا يزال يحكمها دستور عام ١٩٦٩“. وقد أشار التقرير الحكومي المعنون ”الشراكة من أجل التقدم والرخاء: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار“[4]، الذي قدمته حكومة المملكة المتحدة إلى البرلمان في

آذار/مارس ١٩٩٩، إلى حاجة كل من الأقاليم إلى إطار دستوري يلائم ظروفه الخاصة وأعلن أن النظر سيُمعن في الاقتراحات التي ترد من حكومات أقاليم ما وراء البحار متضمنة توصيات محددة بإجراء تغيرات دستورية. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٩، اتخذ المجلس التشريعي في جبل طارق قرارا بإنشاء لجنة مختارة معنية بالإصلاح الدستوري. وصرح رئيس الوزراء بأنه من المتوقع أن تقدم هذه اللجنة تقريرها إلى المجلس بكامل هيئته في عام ٢٠٠١[٥]. (لمزيد من الإحالة المرجعية بشأن هذه المسألة، انظر الفقرات ٦٨-٧٠).

باء - الانتخابات العامة

٧ - أجريت آخر انتخابات عامة في جبل طارق في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٠. وقد شارك فيها نحو ٨٠ في المائة من الناخبين المسجلين البالغ عددهم ٦٢١ ١٨ ناخبا. وحصل الحزب الديمقراطي الاشتراكي لجبل طارق الحاكم حاليا على ٥٨,٣٥ في المائة من الأصوات وتلاه حزب العمال الاشتراكي لجبل طارق/تحالف حزب الأحرار، وحصل على ٤٠,٥٧ في المائة ثم المرشحون المستقلون الذين حصلوا على ١,٠٨ في المائة. وعليه فاز الحزب الديمقراطي الاشتراكي لجبل طارق بثمانية مقاعد في المجلس التشريعي بالإقليم في حين فاز حزب العمال الاشتراكي لجبل طارق/تحالف حزب الأحرار بسبعة مقاعد. وقد حصل بيتر كروانا زعيم الحزب الديمقراطي الاشتراكي لجبل طارق على ٧٤٧ ٨ صوتا وتم تعيينه رئيسا لوزراء جبل طارق فيما تشكلت المعارضة من حزب العمال الاشتراكي لجبل طارق/تحالف حزب الأحرار بزعامة جوزيف بوسانو[٦].

جيم - التطورات الأخيرة

٨ - في آذار/مارس ١٩٩٩، جاء في الكتاب الأبيض الذي صدر في المملكة المتحدة أنه يجب النظر إلى العلاقة بين الحكومة الأم والأقاليم التابعة لها في نطاق الإطار العام للتحديث والإصلاح وفي نطاق الدور الدولي الجديد لبريطانيا. وجاءت إحدى توصيات الحكومة متصلة بإنشاء إدارة لأقاليم ما وراء البحار في وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث لكفالة روابط أفضل بين المملكة المتحدة والأقاليم التابعة لها. بيد أن الكتاب أشار إلى أنه لما كان الاتحاد الأوروبي يشمل جبل طارق ضمن عضوية المملكة المتحدة بموجب معاهدة روما - وأنه الإقليم الوحيد في ما وراء البحار الذي له هذا المركز - فستواصل الإدارات الأوروبية التابعة لوزارة الخارجية وشؤون الكمنولث تولي شؤونه بشكل رئيسي، وتكون مسؤولة عن هذا الأمر أمام الوزير المسؤول عن أوروبا.

٩ - وبدأت حكومة المملكة المتحدة استعراض الدفاع الاستراتيجي في أيار/مايو ١٩٩٧ للنظر في معظم مجالات دفاع المملكة المتحدة. وشدد الكتاب الأبيض، الذي نجم عن ذلك، مرة أخرى، على النشر السريع للقوات البريطانية استجابة لأي أزمة، وأوضح أن مرافق جبل طارق توفر قاعدة عمليات أمامية مستقلة للقوات البريطانية في البحر الأبيض المتوسط ويصلح قاعدة عبور للسفن التي تتخذ طريقها إلى الشرق الأوسط وأماكن أخرى. وطبقا لتقرير نشرته في حزيران/يونيه ١٩٩٩ لجنة الشؤون الخارجية بمجلس العموم في المملكة المتحدة فقد انخفض عدد الأفراد العسكريين، في جبل طارق على مدى الـ ١٥ سنة الأخيرة، من ١٠ ٠٠٠ إلى أقل من ١ ٠٠٠، كما انخفض عدد موظفي وزارة الدفاع المدنيين من ١٥ ٠٠٠ إلى ١ ٢٠٠، وانخفضت نفقات الدفاع ذات الصلة من ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٧ في المائة[٧].

١٠ - وفي إطار مسائل الدفاع، كان وصول الغواصة النووية ''تايرلس'' التابعة للبحرية الملكية البريطانية إلى جبل طارق في أيار/مايو ٢٠٠٠، لإصلاح أعطال فيها يستغرق إصلاحها بقاءها وقتا طويلا في الإقليم، موضوع تغطية

إعلامية كبيرة أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض. وصرحت حكومة جبل طارق بأن ''وجود الغواصة في جبل طارق أثار قلقا أعرب عنه المدافعون عن البيئة في جبل طارق وعبر الحدود في اسبانيا على حد سواء. وقد شددت حكومة جبل طارق على وزارة الدفاع طوال الوقت لكي تراعي ألا تشكل هذه العملية أي تهديد للسلامة العامة أو الصحة العامة أو البيئة. ولرصد هذا، عينت حكومة جبل طارق فريقا مستقلا من الخبراء في المجال النووي ليتابع عن كثب خطة وزارة الدفاع بشأن إصلاح الغواصة وإفادة الحكومة بخصوص كل خطوة تتخذ. وأعلنت حكومة اسبانيا من جانبها أن ''إصلاح الغواصة في جبل طارق'' تطور لم تكن ترغب فيه ... وأنه قد لفت الانتباه إلى أن اسبانيا لا يمكنها أن تبقى غير مبالية إزاء وجود قاعدة عسكرية يمس تشغيلها مسؤوليات الحكومة الاسبانية ومصالحها المشروعة''[٨]. وقد غادرت الغواصة جبل طارق في ٧ أيار/مايو ٢٠٠١.

١١ - وفي ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ نجحت اسبانيا والمملكة المتحدة في عقد محادثات لحل بعض المشاكل التي كانت قد ثارت فيما يتعلق بسلطات جبل طارق في إطار صكوك الاتحاد الأوروبي والجماعة الأوروبية والمعاهدات ذات الصلة. وأفضى ذلك إلى أنه سيتم عن طريق وحدة منشأة في وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث في لندن، إبلاغ الرسائل الرسمية والقرارات الواجب الإبلاغ بها بين سلطات جبل طارق وسلطات الدول الأعضاء الأخرى بموجب تشريعات الاتحاد الأوروبي. وهذا الترتيب، الذي يشمل أيضا مسائل الوثائق والتعاون في مجال الشرطة يمهد الطريق أمام إصدار بعض تشريعات الاتحاد الأوروبي المعطلة. كما تم الاتفاق على ''أن هذه الترتيبات أو أي أنشطة أو تدابير يجري اتخاذها من أجل تنفيذها أو تكون ناجمة عنها، لا تنطوي من جانب مملكة اسبانيا ولا من جانب المملكة المتحدة على أي تغيير في موقف كل منهما بشأن مسألة جبل طارق أو بشأن حدود ذلك الإقليم. والمسائل الأخرى المتصلة بجبل طارق المطروحة حاليا في إطار الاتحاد الأوروبي، هي الاشتراك في الانتخابات البرلمانية الأوروبية (انظر الفقرتين ٣٥ و ٣٦)، وتعطل المرور على الحدود (انظر الفقرة ٢٢)، وتخصيص خطوط الهاتف (انظر الفقرة ٢٦) واتفاقات ''السماء الواحدة'' للملاحة الجوية (انظر الفقرة ٢٤).

ثالثا - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٢ - ليس لجبل طارق موارد طبيعية معروفة، ويفتقر الإقليم إلى الأراضي الزراعية. وتقتصر الصناعات والحرف والخدمات في الإقليم أساسا على تلبية احتياجات سكانه واحتياجات العدد الكبير من زوار الإقليم. ويعتمد اقتصاد جبل طارق إلى حد كبير على السياحة وتقديم خدمات مالية مثل العمليات المصرفية، والتأمين، والنقل البحري، وإدارة حوافظ الأوراق المالية.

١٣ - وعملة التعامل النقدي القانونية في جبل طارق هي الجنيه الإسترليني. وبلغت الأوراق النقدية المتداولة لحكومة جبل طارق ١٢,٤ مليون جنيه استرليني في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠. وتتعلق آخر تقديرات متاحة للدخل القومي بالفترة ١٩٩٥/١٩٩٦، حين بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ١١٦,٨٠ جنيه استرليني. وبلغ التضخم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ معدلا سنويا قدره ١,٤ في المائة بزيادة مقدارها ٠,٢ في المائة عن المعدل السنوي عام ١٩٩٩.

باء - المالية العامة

١٤ - يشير تقرير أصدرته الدولة القائمة بالإدارة إلى أن إجمالي الإيرادات الإدارية التي سجلت في الحساب الدائن للصندوق الموحَّد للسنة المنتهية في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠

بلغ ١٤٠,٦ مليون جنيه استرليني، في حين بلغت النفقات الإدارية ١٠٤,٩ مليون جنيه استرليني بالمقارنة بمبلغ ١٣١ مليون جنيه استرليني و ٩٣,٩ مليون جنيه استرليني على التوالي في آذار/مارس ١٩٩٩. والموارد الرئيسية لإيرادات الصندوق الموحد جاءت من ضريبة الدخل التي بلغ مجموعها ٤٩,٦ مليون جنيه استرليني؛ ومن رسوم الواردات التي بلغ مجموعها ٢٧,٦ مليون جنيه استرليني، ومن المعدلات العامة التي بلغ مجموعها ١١,٢ مليون جنيه استرليني.

١٥ - وحتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠، بلغ الدين العام لجبل طارق ٧٠,٦ مليون جنيه استرليني. وجاءت النفقات من نيسان/أبريل ١٩٩٩ إلى آذار/مارس ٢٠٠٠ على النحو التالي: التعليم والشباب والثقافة والمعوقون: ١٥,٧ مليون جنيه استرليني؛ البيئة والتراث وشؤون المستهلكين ١٠,٠ ملايين جنيه استرليني؛ الكهرباء: ١٠,٥ مليون جنيه استرليني؛ الشرطة: ٦,٨ مليون جنيه استرليني؛ السياحة والنقل: ٦,٩ مليون جنيه استرليني؛ الخزانة: ٦,٠ ملايين جنيه استرليني؛ الأمانة: ٦,٤ مليون جنيه استرليني؛ البناء والأشغال: ٥,٨ ملايين جنيه استرليني؛ خدمات الدعم: ٣,٤ ملايين جنيه استرليني؛ الجمارك: ٢,٦ مليون جنيه استرليني؛ مرفق المطافئ: ٢,٤ مليون جنيه استرليني.

١٦ - وتُفرض ضريبة الدخل على الإيرادات الناشئة في جبل طارق أو المستمدة منه أو المحصلة فيه من جانب أي شخص أو شركة. كما تخضع للضريبة أرباح الأسهم والفوائد والأجور المستحقة في جبل طارق أو المستمدة منه أو المحصلة في أي مكان خارج جبل طارق من جانب أي شخص يقيم عادة في جبل طارق. ولكن عندما يخضع الدخل للضريبة في البلد الذين نشأ فيه الدخل ولا يتم تحصيله في جبل طارق ينطبق عليه الإعفاء الضريبي. وتتراوح معدلات الضرائب المفروضة على الأفراد المقيمين في جبل طارق بين ٢٠ في المائة على الـ ٠٠٠ ٣ جنيه استرليني الأولى من الدخل الخاضع للضريبة و ٥٠ في المائة بعد الـ ٠٠٥ ١٩ جنيه استرليني الأولى. (لمزيد من المعلومات عن الضرائب المفروضة، انظر الفقرات ١٩-٢١)

جيم - التجارة

١٧ - يتبين من الأرقام المؤقتة لعام ١٩٩٩ أن مجموع قيمة الواردات بلغ ٤٨٠ مليون جنيه استرليني، وبلغ مجموع قيمة الصادرات ٢٤٨,٥ مليون جنيه استرليني. والمملكة المتحدة هي مصدر ما يقرب من نصف واردات جبل طارق بخلاف مواد الوقود. وتشمل المصادر الأخرى للواردات اسبانيا وهولندا واليابان. وصادرات السلع المحلية لا تذكر. وتتألف الصادرات أساسا من إعادة تصدير البترول والمنتجات البترولية التي تزود بها السفن، والسلع المصنعة، والخمور والمشروبات الكحولية وويسكي المولت والتبغ.

١٨ - ولم تتغير قيود مراقبة الواردات خلال الفترة المستعرضة. ويمكن استيراد جميع السلع بموجب الترخيص العام المفتوح، باستثناء بعض الأصناف من الأغذية الأساسية، والذهب، والحُلي والنفط، والسيارات السكنية المتنقلة، والأنواع الحيَّة المهددة بالانقراض، ومؤخرا، يمكن استيراد الألعاب النارية والسجائر.

دال - الأعمال المصرفية والمالية

١٩ - نشأ قطاع الخدمات المالية الدولية في جبل طارق بموجب قانون الشركات (الضرائب والامتيازات) الذي تم سنه في عام ١٩٦٧وينص على تطبيق نظام ضريبي خاص على الشركات الخارجية. وفي عام ١٩٩٧، أنشئ المركز المالي لجبل طارق في وزارة التجارة والصناعة بوصفه مركز تنسيق جميع الأنشطة المالية في الإقليم[٩]. وفي نهاية عام ٢٠٠٠، بلغ عدد المصارف المصرح لها بممارسة النشاط المصرفي في جبل طارق ٢٠ مصرفا، وكان عددها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ أقل من ذلك بخمسة مصارف. ويخدم

القطاع المصرفي العملاء في الخارج والداخل، وتربو ميزانيته الأساسية على ٦ بلايين جنيه استرليني. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، كان هناك أيضا نحو ٦٩٨ ٨ شركة مدفوع رأسمالها بالكامل ومسجلة وفقا لقانون الشركات (الضرائب والامتيازات)، بعد أن كان عدد الشركات المسجلة ٣٠٠ ٨ شركة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وتدفع الشركات المسجلة بموجب هذا القانون ضريبة سنوية ثابتة بصرف النظر عن أرباحها وعن ورود أو عدم ورود هذه الأرباح إلى الإقليم. ويشمل الإعفاء أرباح الأسهم والفوائد وأتعاب المديرين والمدفوعات السنوية التي يتلقاها غير المقيمين. وبدون الحصول على ترخيص، لا يجوز لأي شركة أن تمارس التجارة أو الأعمال في جبل طارق أو في المملكة المتحدة، وليس لأي من مواطني جبل طارق أو المقيمين في الإقليم حق امتلاك أسهم شركة من هذا القبيل.

٢٠ - وفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يُطلب إلى جبل طارق تنفيذ جميع توجيهات الجماعة الأوروبية المتصلة بالنظام المالي. وقد تعهد جبل طارق لا بتنفيذ التدابير اللازمة للوفاء بالحد الأدنى من المعايير المطلوبة داخل الاتحاد الأوروبي فحسب، بل أيضا بأن يطبق معايير النظام المالي للمملكة المتحدة. وفي هذا الصدد أعربت حكومة اسبانيا خلال الفترة المستعرضة في مناسبات عديدة عن قلقها لعدم تنفيذ توجيهات الاتحاد الأوروبي بالكامل في جبل طارق وجادلت في صحة ما قدمته الدولة القائمة بالإدارة من معلومات تفيد العكس، وفي شباط/فبراير ١٩٩٩، قدمت المملكة المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي معلومات تتعلق بعدد من التدابير التي نُفذت في جبل طارق (٣٩) وبالتدابير غير القابلة للتطبيق (٣١) والتدابير التي دخلت ''المراحل النهائية للتبديل'' (٨). وفي تموز/يوليه، قررت اللجنة الأوروبية إحالة المملكة المتحدة إلى محكمة العدل الأوروبية عن أربع قضايا تتعلق بعدم تنفيذ توجيهَي قانون الشركات الرابع والسابع في جبل طارق اللذين يتطلبان من الشركات الخارجية نشر حساباتها[١٠]. وطبقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، فقد اعتمد المجلس التشريعي بجبل طارق في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ التشريعات الأساسية اللازمة لتنفيذ التوجيهَين المذكورين وأحيطت اللجنة الأوروبية علما بهذه الخطوة.

٢١ - أدرج تقرير أصدرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ جبل طارق في قائمة مناطق الولاية الـ ٣٥ التي تستوفي الشروط التقنية لتكون ملاذات ضريبية[١١]. ووفقا لتقارير صدرت في صحيفة ''Gibraltar Chronicle''[١٢]، أكد رئيس الوزراء من جديد التزام الحكومة بإصلاح النظام الضريبي، في حين يود ممثلو المركز المالي للإقليم ضمان أن يكون هذا الالتزام ''متوازنا مع استمرار المركز في أداء مهامه على نحو سليم''. وقد جرت المحادثات بين سلطات جبل طارق ومنظمات التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في لندن وباريس. وفي أيار/مايو ٢٠٠١، زار موظفان من كبار موظفي المنظمة جبل طارق في إطار الحوار الجاري، وأجريا محادثات تقنية مع رئيس الوزراء ووزير التجارة والصناعة والاتصالات السلكية واللاسلكية[١٣].

هاء - النقل والاتصالات والمرافق العامة

٢٢ - تعطل النقل البري في جبل طارق وخارجه على طول البرزخ الذي يربط الإقليم باسبانيا منذ شباط/فبراير ١٩٩٩ إذ زادت اسبانيا عمليات الرقابة في مركز الحدود مع جبل طارق، الأمر الذي سبب تأخيرات في عبور السيارات للحدود وصلت إلى ست ساعات. ووفقا لتقارير صحفية صدرت آنذاك، أعلنت وزارة خارجية اسبانيا أنها سوف تواصل عمليات الرقابة على الحدود إلى أن جبل طارق توجيهات الاتحاد الأوروبي لمنع التهرب من الضرائب والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال (انظر الفقرة ٤٧ أدناه).

ووفقا لشكوى قدمتها المملكة المتحدة إلى اللجنة الأوروبية بهذا الشأن، ذكر ناطق باسم اللجنة الأوروبية أنه لا توجد أي قيود في تشريعات الاتحاد الأوروبي تتعلق بمراقبة الحدود الخارجية. وما زالت المملكة المتحدة تثير مسألة الحدود في الاتصالات التي تجريها مع السلطات الاسبانية واللجنة الأوروبية. وفي الآونة الأخيرة، أكد وزير الخارجية الاسبانية مجددا أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الاسباني أن عمليات مراقبة عبور الأشخاص والسلع على الحدود ليست لها دوافع سياسية. فهي مناسبة ومتفقة تماما للقواعد المعمول بها في الجماعة الأوروبية. وليست اسبانيا هي التي أقامت الحاجز الحديدي في عام ١٩٠٨ بل المملكة المتحدة التي استثنت جبل طارق من المنطقة الخاضعة للنظام الجمركي المشترك وللنظام الضريبي الموحَّد وأبقت على المراقبة الحدودية لدى انضمامها إلى اتفاق شينغِن. وإذا كانت هناك شائبة تشوب عمليات المراقبة هذه فهي تتمثل على النقيض من ذلك في الإفراط في التراخي والتساهل تجاه هذه المنطقة الكبيرة ''الخالصة من الرسوم الجمركية'' المتجهة نحو السوق الاسبانية ألا وهي منطقة جبل طارق''[١٤]. وفي هذا الصدد، أبلغ وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة لجنة الشؤون الخارجية بمجلس العموم بأن ''الحكومة ما زالت ترى أن طول عمليات التفتيش على الحدود بين جبل طارق واسبانيا ومداها ما زالا غير متناسبين. وقال إنه يتفق مع اللجنة على أهمية قيام السلطات الاسبانية بجعل نظام المراقبة الحدودية متفقا مع القواعد المعمول بها''[١٥].

٢٣ - يبلغ الطول الإجمالي للطرق في الإقليم ٢٦,٧٥ ميلا (نحو ٤٣,٠٤ كم). ويُقال إن الطرق في حالة جيدة ومناسبة لمرور السيارات. وهناك خمسة مسارات للحافلات تخدمها ١٨ حافلة توفر الاتصال في الإقليم. وقد ارتفع مجموع السيارات المسجلة من ٣٤٩ ٣١ سيارة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ إلى ٥١٥ ٣٢ سيارة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

٢٤ - زادت الخدمات الجوية إلى جبل طارق مؤخرا. فعلاوة على رحلات الطيران المقررة إلى المملكة المتحدة، افتُتح في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ خط بين الدار البيضاء وجبل طارق. ويُرسل البريد الجوي إلى لندن، ومنها إلى جميع الجهات المقصودة في سائر أنحاء العالم، بمعدل ست مرات في الأسبوع في رحلات جوية مباشرة. أما البريد السطحي العادي فيرد من المملكة المتحدة ويُرسَل إليها خمس مرات في الأسبوع. وتفيد تقارير صحفية أن الخلاف بين المملكة المتحدة واسبانيا على المركز القانوني لمطار جبل طارق قد حال مؤخرا دون توصل اللجنة الأوروبية إلى اتفاق بشأن ''الأجواء الأوروبية الموحدة''[١٦].

٢٥ - بما أن مضيق جبل طارق هو مجرى مائي رئيسي بين البحر الأبيض المتوسط وبين بقية بلدان العالم، فإن جبل طارق يُستخدم بوصفه ميناء من جانب كثير من البواخر وسفن الشحن التي تُبحر لمسافات طويلة. وهو مزود بأحواض جافة وحوض تجاري لإصلاح السفن. وأصحاب السفن الذين يسجلون سفنهم في جبل طارق يتمتعون بالإعفاءات الضريبية. وفي عام ١٩٩٧، كان في جبل طارق ٢٧ سفينة تجارية و ٣٣٤ ١ يختا مسجلا تبلغ حمولتها الإجمالية ٠٠٠ ٧٠٠ طن. ووفقا لوزارة السياحة والنقل بالإقليم، بلغ إجمالي حمولة السفن التي وفدت إلى الإقليم في عام ١٩٩٨ ما يزيد على ١١٧ مليون طن انكليزي. وكان من المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى ١٢٥ مليون طن انكليزي في عام ١٩٩٩. وأصدرت حكومة جبل طارق في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ ورقة عن السياسة العامة بعنوان ''ميناء جبل طارق: ما بعد عام ٢٠٠٠'' بهدف زيادة الإيرادات من أنشطة الميناء الجارية'' وفتح مجالات جديدة للأعمال وإنشاء سلطة للميناء تحل محل إدارة الميناء الحالية.

واجتمعت لجنة سلطة الميناء الجديدة لأول مرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ للنظر في استراتيجيات التطوير[١٧].

٢٦ - تقوم على تشغيل شبكة الهاتف المحلية شركة ناينكس NYNEX بجبل طارق للاتصالات المحدودة، وهي شركة مشتركة أنشئت في أيار/مايو ١٩٩٩ وتملكها حكومة جبل طارق وشركة Verizon Communication المعروفة سابقا بشركة Bell Atlantic. وتضطلع شركة جبل طارق الدولية للاتصالات السلكية واللاسلكية المحدودة (جيبتل) بتشغيل الاتصالات اللاسلكية الدولية، وهي شركة مشتركة تملكها حكومة جبل طارق وشركة بريتيش تليكوم. وقد أفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن إجمالي عدد خطوط الاتصال بلغ في نهاية عام ٢٠٠٠، ٥٤١ ٣٢ خطا، بزيادة صافية قدرها ٦٢٥ ١ خطا عن العام الماضي. وفي عام ١٩٩٦، قدمت كل من شركة جيبتل وشركة ناينكس جبل طارق شكوى رسمية إلى اللجنة الأوروبية ادعت فيها أن الحكومة الاسبانية انتهكت قانون المنافسة الأوروبية بعدم اعترافها برمز المراقمة الدولية في جبل طارق ورفضها لاتفاقات تنقُّل الهواتف المحمولة[١٨]. وحسب حكومة المملكة المتحدة، فإن مسألة الخطوط الهاتفية في الإقليم قد أُثيرت على المستوى الثنائي في اجتماعاتها مع السلطات الاسبانية وعلى مستوى اللجنة الأوروبية حيث لا تزال قيد النظر. وأفاد بيان صادر عن وزير الخارجية الاسبانية، في شباط/فبراير ٢٠٠١، أن اسبانيا لن تقبل طلب جبل طارق الحصول على مليون خط هاتفي إضافي لأن ''ذلك سيكون طبعا غير متناسب مع منطقة يقارب عدد سكانها ٠٠٠ ٣٠ نسمة، وبقبول إنشائها، ستواجه شركاتنا منافسة الشركات التي ستقدم من جبل طارق الخدمات الهاتفية دون دفع نسبة ١٦ في المائة من ضريبة القيمة المضافة المطبقة في اسبانيا''[١٩].

٢٧ - تتولى إدارة الكهرباء مسؤولية الإمداد بالكهرباء للاستخدام المدني في الإقليم، وتتولى وزارة الدفاع إدارة مشروع مستقل للوفاء باحتياجات الدفاع. وفي عام ٢٠٠٠، بلغ الحد الأقصى للطلب على الكهرباء ١٠٠ ٢٣ كيلووات وتم توليد ما مجموعه ٣٢٥ ٣٦٦ ١٢٥ كيلووات/ساعة. ويعتمد جبل طارق على البترول المستورد للوفاء بإمداداته من الطاقة.

واو - السياحة

٢٨ - بلغ مجموع عدد الذين وصلوا إلى الإقليم في عام ٢٠٠٠، ٧,٣ مليون سائح مقابل ٦,١ مليون سائح في عام ١٩٩٩. وبلغ عدد نزلاء الفنادق في عام ٢٠٠٠، ٩٤٩ ٤٨ نزيلا وهو رقم يفوق الرقم المسجل في عام ١٩٩٩ وهو ٠٣١ ٤٢ نزيلا. ويُقدر عدد أسرة الفنادق في جبل طارق بنحو ٠٠٠ ٢ سرير. وقد اتبعت وزارة السياحة والنقل سياسة ترمي إلى زيادة عدد السفن السياحية التي تزور الإقليم.

رابعا - الأحوال الاجتماعية

ألف - العمالة

٢٩ - بلغ عدد الموظفين في جبل طارق، وفقا لآخر الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالعمالة، نحو ٠٠٠ ١٣ موظف. ووصل متوسط الدخول الأسبوعية للعاملين المتفرغين في الإقليم في نيسان/أبريل ١٩٩٨ إلى ٢٣٣,٠٣ جنيه استرليني. وكان عدد الموظفين المستخدمين في القطاعات الخمسة الكبرى في نهاية عام ٢٠٠٠ كما يلي: ٢٤٧ ٢ موظفا في القطاع المصرفي والمالي؛ و ٠٣١ ٢ موظفا في الإدارة العامة والدفاع؛ و ٩٧٤ ١ موظفا في تجارة التجزئة؛ و ٤٩٦ ١ موظفا في قطاع البناء والتشييد؛ و ٨٨٥ موظفا في الخدمات الطبية والصحية. وتفيد التقارير الصحفية أن بدء عدة أشخاص من المملكة المتحدة تشغيل محال رهانات مؤخرا في جبل طارق قد ساهم في إيجاد ٧٠٠ وظيفة جديدة تقريبا[٢٠].

٣٠ - وكان العدد الإجمالي للعاطلين في نهاية عام ٢٠٠٠ يُقدر بـ ٣٩٧ مقابل ٤٤٦ في نهاية عام ١٩٩٩. وتبلغ القيمة الأسبوعية القياسية لاستحقاقات البطالة ٣٧,٢٠ جنيها استرلينيا، مع زيادة قدرها ١٨,٢٠ جنيها استرلينيا أسبوعيا عن كل معال بالغ إضافي. وورد خلال عام ٢٠٠٠، ٤٩٣ طلبا ووفق على ٤٣٥ منها.

٣١ - تفيد التقارير أن التشريع الذي ينظم العمالة وشروط العمل في الإقليم يتفق مع توجيهات الاتحاد الأوروبي. ويتضمن قانون نقابات العمال والمنازعات النقابية لجبل طارق أحكاما لتسجيل وتنظيم نقابات العمال في جبل طارق، مماثلة لما هو نافذ في المملكة المتحدة. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، كانت هناك ٢٠ نقابة عمالية مسجلة في الإقليم.

باء - حقوق الإنسان ووضع المرأة

٣٢ - يكفل مرسوم جبل طارق الصادر عام ١٩٦٩ (وهو الدستور) حماية الحقوق والحريات الأساسية للفرد، كما يكفل وجود محكمة عليا ذات اختصاص غير محدود، تتولى النظر في أية دعاوى مدنية أو جنائية والبت فيها بموجب القانون واستنادا إلى الولاية القضائية والصلاحيات التي يمنحها إياها دستور جبل طارق أو أي قانون آخر.

٣٣ - وهناك عدد كبير من الصكوك الرئيسية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي مدت الدولة القائمة بالإدارة سريانها على الإقليم. وهي تضم اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٣٤ - ووضع المرأة في جبل طارق، سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة، وسواء كانت تضطلع بمسؤوليات أسرية أم لا، مماثل للوضع الذي تتمتع به المرأة في المملكة المتحدة. ويوفر وينص قانون الضمان الاجتماعي في جبل طارق على دفع مجموعة متنوعة من الاستحقاقات والبدلات للحوامل والأرامل.

٣٥ - قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأغلبية ١٧ صوتا مقابل صوتين، في حكم أصدرته في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩، بأن المملكة المتحدة، فيما يتعلق بجبل طارق، المادة ٣ من البروتوكول الأول الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان المتعلقة بالحق في الاشتراك في الانتخابات البرلمانية الأوروبية. وكان مواطن من جبل طارق، هو دنيس ماتيو، قد أقام الدعوى، لأنه عندما تقدم بطلب لتسجيله كناخب في الانتخابات البرلمانية الأوروبية عام ١٩٩٤، أبلغوه بأن حق التصويت لا يشمل جبل طارق، وذلك بموجب أحكام قانون الجماعة الأوروبية لعام ١٩٧٦ المتعلق بالانتخابات المباشرة. غير أن المحكمة أصدرت حكمها بأن المادة ٣ من البروتوكول الأول تنطبق على جبل طارق، وأن المملكة المتحدة مسؤولة عن ضمان الحقوق التي تكفلها هذه المادة.

٣٦ - وردا على الأسئلة المثارة حول قضية التصويت من لجنة الشؤون الخارجية المنبثقة عن مجلس العموم في المملكة المتحدة، صرح وزير الخارجية وشؤون الكومنولث في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، بما يلي:

> ”إن الرد السابق المقدم من الحكومة إلى اللجنة يوضح أن الحكومة تسعى جاهدة لكفالة حق الاقتراع قبل انتخابات عام ٢٠٠٤. وما زالت الحكومة ملتزمة بهذا الهدف. كما تلتزم الحكومة بالوفاء بالتزامها القاضي بإنفاذ حكم ماتيو وتعتبر أن

أفضل وسيلة لكفالة حق الاقتراع في جبل طارق هي تعديل قانون الجماعة الأوروبية بشأن الانتخابات المباشرة الصادر عام ١٩٧٦. وهي تواصل بذل الجهود تحقيقا لهذه الغاية. ولكن هناك خيارات أخرى لا تزال قيد الاستعراض منها اتخاذ إجراءات انفرادية''.

جيم – البيئة

٣٧ - في عام ١٩٩٦، ألغيت إدارة الصحة البيئية التي كانت إحدى الإدارات الحكومية بالإقليم. ونقلت المهام التي كانت تتولاها سابقا تلك الإدارة إلى وكالة للبيئة يملكها القطاع الخاص بالكامل. ويضطلع رئيس الصحة البيئية بالمسؤولية عن التشغيل العام لوكالة البيئة وهو مسؤول أمام وزير البيئة والصحة.

٣٨ - ويحمي قانون حماية الطبيعة (١٩٩١) الحياة البرية والبحرية في جبل طارق، وينص على إنشاء محميات طبيعية مثل المحميات التي أعلن عنها في منطقة "Upper Rock". وصدقت المملكة المتحدة على عدد من الاتفاقيات البيئية باسم جبل طارق. ويتفق قانون الرقابة على الاتجار بالأنواع المهددة بالانقراض (١٩٩٨) مع الأنظمة الدولية والأوروبية. ونفذت توجيهات الموائل الأوروبية ويجري العمل في تعيين المواقع بموجب برنامج الطبيعة ٢٠٠٠.

دال – الإسكان

٣٩ - وفقا لتقارير الدولة القائمة بالإدارة واصلت حكومة جبل طارق سياسة تهدف إلى توسيع ملكية المساكن تخفيفا لأزمة المساكن ولتخفيض أعباء التكاليف المتزايدة للإصلاح والصيانة التي تنفقها على الأماكن التي تؤجرها. وقد ارتفعت نسبة امتلاك المساكن منذ عام ١٩٨٥ في جبل طارق من ٦ إلى ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٤ ثم إلى نحو ٣٤ في المائة في عام ١٩٩٩. ولم تحدث في سنة ٢٠٠٠ زيادة ملحوظة في ملكية المساكن، بيد أن الحكومة أعلنت اعتزامها تشييد المزيد من الشقق لطرحها للبيع في المستقبل القريب. وفي نهاية عام ٢٠٠٠، ضمت قائمة انتظار المساكن الحكومية ٤٣٢ طلبا، في مقابل ٥٧٠ طلبا في نهاية عام ١٩٩٩.

هاء – الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

٤٠ - تغطي خطط الاشتراك في نظام الضمان الاجتماعي جميع الأفراد العاملين بموجب عقد توظيف، وشملت منذ عام ١٩٧٥، العاملين لحسابهم. وهناك أيضا بند يتيح الاشتراك الطوعي أمام الذين يخرجون عن نطاق التأمين الإجباري. وتُموَّل الخطط من الاشتراكات الأسبوعية التي يدفعها الموظفون والعمال والعاملون لحسابهم. وتغطي شتى الاستحقاقات، التي تقدم بمقتضى قوانين الضمان الاجتماعي، الحوادث والكوارث الصناعية، والبطالة، والمعاشات التقاعدية لكبار السن، وبدلات الأوصياء، واستحقاقات الأرامل، ومنح وعلاوات الأمومة، ومنح الوفاة.

واو – الصحة العامة

٤١ - تضطلع سلطة الصحة في جبل طارق بالمسؤولية عن توفير الرعاية الصحية في الإقليم. وتدير السلطة برنامجا طبيا عن طريق الاشتراكات يقدمه فريق متنوع التخصصات ويوفر للمسجلين فيه إمكانية الحصول على العلاج الطبي. وقد بلغت نفقات السلطة الصحية في جبل طارق عن الفترة من ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠ مبلغ ٢٨,٤ مليون جنيه استرليني.

٤٢ - ويقدم مستشفى سانت برنارد، الذي يضم ما مجموعه ١٦٦ سريرا، خدمات شاملة إلى المرضى الخارجيين وعلاجا للحالات الطبية الحادة والجراحية بالنسبة إلى المرضى الترلاء. وهو يضم كذلك قسما للولادة وجناحين للمرضى المسنين. أما وحدة الملك جورج الخامس للطب النفسي فتضم ٦٠ سريرا، وتقدم أنواعا شتى من

العلاج النفسي، بما في ذلك خدمات للمرضى الخارجيين والنزلاء. ويضم مركز الرعاية الأولية العمليات الجراحية العامة، وخدمات رعاية الطفولة والطب المدرسي (التي تشمل التحصين والتطعيم)، وعيادات طب الأسنان، والزوار الصحيين. وصرح رئيس الوزراء، في كلمة بمناسبة حلول العام الجديد ألقاها في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، بأن تشييد المستشفى الجديد في منطقة يوربورت سيبدأ خلال سنة ٢٠٠١.

٤٣ - ووفقا للتقارير الصحفية، يوجد في جبل طارق ٩٠ ممارسا للمهن الطبية مسجلا في الإقليم. ويتألف هؤلاء من ٥٦ طبيبا، و ١٤ ممارسا لطب الأسنان، و ٢٠ صيدليا. وقد أنشئ مجلس لتسجيل أفراد المهن الطبية بعد إصدار قانون الطب والصحة لعام ١٩٩٧. والمجلس يرصد التسجيل السنوي للأطباء الأخصائيين الذين يرغبون في ممارسة المهنة في جبل طارق، ويوجد برنامج زيارات يقوم بها استشاريون من المملكة المتحدة لتغطية تخصصات الأمراض العصبية للأطفال، وجراحة القلب والصدر، وجراحة التجميل.

زاي - التعليم العام

٤٤ - تواصل إدارة التعليم الاضطلاع بالمسؤولية عن التعليم العام في جبل طارق. وقد بلغت النفقات على التعليم في نهاية آذار/مارس ٢٠٠٠ مبلغ ١٥,٢٦ مليون جنيه استرليني. وانتهى العمل عام ٢٠٠٠ في برنامج لإدخال تحسينات أساسية على المدارس الحكومية بتكلفة بلغت ١,٦ مليون جنيه استرليني.

٤٥ - وفي عام ٢٠٠٠، بلغ عدد المدارس الابتدائية ١٣ مدرسة (منها ١١ مدرسة تديرها الحكومة، ومدرسة خاصة واحدة، ومدرسة خدمات واحدة) حيث بلغ مجموع الطلبة المسجلين بها ٣ ٨٢٩ طالبا. كما بلغ عدد المدارس الثانوية المخصصة للبنين أو البنات أربع مدارس، منها مدرستان تديرهما الحكومة، وبلغ مجموع طلبة هذه المدارس ١ ٧٨٧ طالبا. أما المدرستان الثانويتان الأخريان فهما مدرستان خاصتان مخصصتان أساسا للبنين والبنات اليهود. وهناك أيضا كلية للدراسات التقنية والمهنية يبلغ عدد طلابها ٢٣٥ طالبا. وبلغ عدد المعلمين العاملين في جبل طارق خلال السنة الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١ ما مجموعه ٣٦٤ معلما. ويجري التعليم العالي المتوسط برعاية خاصة ويحصل الطلبة المستوفون لمعايير الالتحاق على زمالات للدراسة بالمملكة المتحدة. وأُفيد بأن هناك حاليا ٦٠٥ من مواطني جبل طارق يدرسون بالدراسات الجامعية بالمملكة المتحدة.

٤٦ - وذكر رئيس الوزراء أنه تبذل حاليا جهود لتوفير مرافق ترفيهية أكبر لشباب جبل طارق، عن طريق تحسين مجمع استاد فيكتوريا الرياضي، وتشييد متنزه جديد للانزلاق على الجليد، والتخطيط لإقامة مركز الملك باسشن الترفيهي للشباب المقترح إنشاؤه.

حاء - الجريمة ومنع الجريمة

٤٧ - أشار الكتاب الأبيض (انظر الفقرة ٦ أعلاه) تحت عنوان ''تشجيع الحكم الرشيد - مكافحة الاتجار بالمخدرات والتجارة المرتبطة بالمخدرات'' إلى تشريع سنته الحكومة المحلية لجبل طارق عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ بحظر انطلاق القوارب السريعة من جبل طارق. وبناء على معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، تم القضاء على الأنشطة التي تقوم بها القوارب السريعة والقوارب المطاطية المنطلقة من جبل طارق قضاء فعالا و لم يعد الاتجار غير المشروع من جبل طارق يمثل مشكلة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت حكومة اسبانيا الإعراب عن قلقها بشأن ما تعتبره استخداما لجبل طارق في عمليات غسل الأموال المتولدة عن الاتجار بالمخدرات وعن أنشطة أخرى غير مشروعة. وأشارت الدولة القائمة بالإدارة إلى أن جبل طارق أصدر

تشريعا بشأن غسل الأموال يفي بمعايير المملكة المتحدة واللجنة الأوروبية.

٤٨ - وأشارت حكومة جبل طارق إلى أن شرطة جبل طارق الملكية لديها مستوى جد كاف من القوى العاملة، والتمويل، وغير ذلك من الموارد المتصلة بحجم إقليم جبل طارق وقانونه ومشاكل النظام فيه، والموارد المالية[٢١]. وفي عام ١٩٩٨، استثمر مبلغ ٠٠٠ ٨٠٠ جنيه استرليني في نظام جديد للاتصالات اللاسلكية مخصص لشرطة جبل طارق الملكية، وفي الوقت ذاته، أعدت الحكومة، خلال السنة المالية ٢٠٠٠، خططا لاستثمار مبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ جنيه استرليني لزوم زوارق جديدة للشرطة ومبلغ ٠٠٠ ٣٥٠ جنيه استرليني لصالح مقر جديد للوحدة البحرية، مخصص أساسا لشرطة جبل طارق. وخلال الفترة من نيسان/أبريل إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أُفيد وقوع ٢٩٦ ١ جنحة (مثل تلك المتصلة بتعاطي الكحوليات والسلوك غير المنضبط ومخالفات الأسلحة النارية)، وخلال الفترة ذاتها قُبض على ١٠١٦ شخصا أو تم استجوابهم فيما يتعلق بتلك الجنح. وأفيد كذلك أنه في الفترة من نيسان/أبريل إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ وقعت ٢٤٦ ١ جريمة (مثل تلك المتصلة بارتكاب عنف ضد الأفراد، والجرائم الجنسية، والسطو، والمخدرات). ولدى الإدارة الجنائية في جبل طارق سجن واحد به ٣٦ زنزانة. وبلغ مجموع عدد السجناء الذين أودعوا السجن عام ٢٠٠٠ ما مجموعه ٢١٨ سجينا حيث بلغ المتوسط اليومي لعدد السجناء ١٩ سجينا.

خامسا - النظر في المسألة من جانب الأمم المتحدة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٤٩ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة جبل طارق في جلستها ٥، المعقودة في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠ خلال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، وكان معروضا عليها ورقة عمل تتعلق بالإقليم (A/AC.109/2000/10). واستمعت اللجنة الخاصة إلى بيان أدلى به السيد بيتر كروانا، رئيس وزراء جبل طارق. وإضافة إلى ذلك، أدلى السيد جوزيف بوسانو، زعيم المعارضة في جبل طارق، ببيان وفقا لمقرر اتخذ في بداية الجلسة. واستجابت اللجنة الخاصة لطلب وفد اسبانيا المشاركة خلال نظر اللجنة في مسألة جبل طارق. وأدلى ممثل اسبانيا ببيان في الجلسة.

٥٠ - في الجلسة نفسها، قررت اللجنة الخاصة مواصلة نظرها في المسألة في دورتها القادمة، رهنا بأي توجيهات قد تقدمها الجمعية العامة في هذا الصدد خلال دورتها الخامسة والخمسين، وإحالة الوثائق ذات الصلة إلى الجمعية تيسيرا لنظر اللجنة الرابعة في المسألة[٢٢].

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٥١ - استمعت اللجنة الرابعة في جلستها ٥، المعقودة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ،إلى بيان ألقاه السيد بيتر كروانا، رئيس وزراء جبل طارق (انظر الفقرات ٥٦-٦١ أدناه)، وإلى بيان مقدم الالتماس، جوزيف بوسانو، زعيم المعارضة في جبل طارق (A/C.4/55/SR.5). كما استمعت اللجنة في جلستها ٧ المعقودة في ٢٩ أيلول/سبتمبر، إلى بيان أدلى به ممثل اسبانيا (انظر الفقرة ٦٣ أدناه). وفي نفس الجلسة تكلم

ممثل المملكة المتحدة ممارسا حق الرد (انظر A/C.4/55/SR.7).

٥٢ - كان معروضا على اللجنة، في جلستها ٨ المعقودة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، مشروع مقرر معنونا ''مسألة جبل طارق'' (A/C.4/55/L.4) مقدما في إطار البند ١٨ من جدول الأعمال. وفي نفس الجلسة، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر دون طرحه للتصويت (انظر A/C.4/55/SR.8).

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٣ - في الجلسة العامة ٨٣ المعقودة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (انظر A/55/PV.83) اعتمدت الجمعية العامة، بناء على توصية من لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المقرر ٤٢٧/٥٥ دون طرحه للتصويت. وفيما يلي نص المقرر:

''إن الجمعية العامة، إذ تشير إلى مقررها ٤٢٣/٥٤ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وإذ تشير في نفس الوقت إلى أن البيان الذي وافقت عليه حكومتا اسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في بروكسل في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ينص، في جملة أمور، على ما يلي:

''مباشرة عملية تفاوض تهدف إلى التغلب على جميع الخلافات بينهما بخصوص جبل طارق، وإلى تعزيز التعاون في الشؤون الاقتصادية والثقافية والسياحية والعسكرية والبيئية وشؤون الطيران على نحو يفيد الطرفين. ويقبل كلا الطرفين أن تناقش قضايا السيادة في تلك العملية. وستفي الحكومة البريطانية وفاء كاملا بالتزامها احترام رغبات شعب جبل طارق، كما هو موضح في ديباجة دستور عام ١٩٦٩''.

''تحيط علما بأن وزيري خارجية اسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية يقومان، في إطار هذه العملية، بعقد اجتماعات سنوية في كل من عاصمتي البلدين بالتناوب، وأن آخر اجتماع من هذه الاجتماعات عُقد في لندن في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وتحث الحكومتين على مواصلة مفاوضاتهما بهدف التوصل إلى حل نهائي لمشكلة جبل طارق، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة وبروح ميثاق الأمم المتحدة''. (A/55/PV.83).

سادسا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٤ - في الجلسة العامة ١٥ من الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (انظر A/55/PV.15)، ذكر ممثل المملكة المتحدة ممارسا حق الرد[٢٣] ما يلي:

''إن حكومة اسبانيا تعرف جيدا موقف الحكومة البريطانية الراسخ من هذه المسألة، وهو موقف سأذكر به بإيجاز فيما يلي:

لقد قررت السيادة البريطانية على جبل طارق بوضوح في معاهدة أوتريخت. وهذه حقيقة قانونية لا جدال فيها. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة البريطانية تتمسك بالالتزام الذي تعهدت به لشعب جبل طارق، كما هو مبين في ديباجة دستور جبل طارق لعام ١٩٦٩، الذي يقول إن حكومة جلالة الملكة لن تتخذ مطلقا ترتيبات يصبح بموجبها

شعب جبل طارق خاضعا لسيادة دولة أخرى ضد رغباته التي أعرب عنها بحرية وبصورة ديمقراطية.

''وترى الحكومة البريطانية أن مسألة جبل طارق لا يمكن أن تحل **إلا ببناء الثقة، والتعاون والحوار، ومن خلال المحادثات المباشرة التي تهدف إلى تجاوز الخلافات**، مثل المحادثات التي أجريت في إطار إعلان بروكسل لعام ١٩٨٤. وما فتئنا نولي الأهمية لحوارنا مع اسبانيا''.

٥٥ - كرر ممثل المملكة المتحدة الإعراب عن الموقف المذكور أعلاه، ممارسا حق الرد، في الجلسة ٧ للجنة الرابعة المعقودة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (انظر A/C.4/55/SR.7).

باء - موقف حكومة الإقليم

٥٦ - قال السيد كروانا، رئيس وزراء جبل طارق، في الجلسة ٥ للجنة الرابعة، المعقودة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، إن وزير خارجية اسبانيا شجب، عندما خاطب الجمعية العامة، استمرار المركز الاستعماري لجبل طارق، واقترح أن تنجز الأمم المتحدة مهمة إنهاء الاستعمار والقضاء على آخر مظاهره. ولا يسع المرء إلا أن يوافق على هذا الرأي، لكن شعب جبل طارق لا يتفق مع الأساليب المتوخاة لبلوغ هذا الهدف. فشعب جبل طارق يتمتع بالحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير باعتباره شعبا واقعا تحت الاستعمار، إلا أن اسبانيا تؤكد أنه شعب غير خاضع للاستعمار وإنما هو بالأحرى من نسل شعب مُسْتَعْمِر، على حد قول ممثل اسبانيا في اللجنة الرابعة في الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. وواقع الأمر هو أن المقيمين في جبل طارق هم من نسل شعوب تنتمي إلى عدة أنحاء في أوروبا استوطنوا المستعمرة بعد عام ١٧٠٤. أما الشعوب التي قامت، في أنحاء كثيرة من أمريكا اللاتينية، بممارسة حقوق تماثل الحق في تقرير المصير في الزمن الحديث فهي في الواقع من نسل الشعب المُسْتَعْمِر، الذي هو شعب اسبانيا. وليس هناك بديل عن مبدأ تقرير المصير، وهو ما سلم به أعضاء اللجنة الخاصة وأعضاء اللجنة الرابعة. ومع ذلك تصر اسبانيا على أن إنهاء الاستعمار في جبل طارق ينبغي أن يكون على أساس ما يسمى مبدأ ''السلامة الإقليمية''. والقانون الدولي لا يعترف بوجود مثل هذا المبدأ فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار، كما تشهد على ذلك الفتوى الصادرة من محكمة العدل الدولية في قضية الصحراء الغربية، التي ذكرت فيها أن إرادة الشعب التي يعبر عنها بحرية شرط لا غنى عنه لإنهاء الاستعمار.

٥٧ - أشار السيد كروانا إلى أن اسبانيا تصر من ناحية أخرى على أن للأمم المتحدة مذهبا خاصا فيما يتعلق بالمستعمرات التي تمثل على حد تعبير اسبانيا ''جيوبا إقليمية''. أما شعب جبل طارق فيرى أنه لا وجود لمثل هذا المذهب في الأمم المتحدة أو في القانون الدولي، وأن المبدأ الوحيد لإنهاء الاستعمار المنطبق على أي إقليم واقع تحت الاستعمار هو مبدأ تقرير المصير. واسبانيا تصر على أن تطبيق مبدأ تقرير المصير على إنهاء استعمار جبل طارق وشعبه سيكون انتهاكا لسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، وبالتالي سيتنافى مع مقاصد ومبادئ الميثاق. وسكان جبل طارق يعتبرون أن وجهة النظر هذه لا تسري على إنهاء استعمار جبل طارق، لأنه إذا كانت السلامة الإقليمية لاسبانيا قد تعرضت حقا للانتهاك، فقد حدث ذلك قبل ٢٩٦ سنة وليس نتيجة لممارسة شعب جبل طارق لحق تقرير المصير. وينطبق مبدأ السلامة الإقليمية حصرا في الحالات التي لا يمكن فيها تسويغ انفصال أراض عن الدولة بمبدأ تقرير المصير. والحال ليس كذلك بالنسبة لجبل طارق أو لأية مستعمرة أخرى.

٥٨ - ذكر السيد كروانا أيضا أن اسبانيا تزعم أن معاهدة أوتريخت لعام ١٧١٣ تتضمن حكما يحرم سكان جبل طارق من الحق في تقرير المصير. بل أن الدولة القائمة بإدارة جبل طارق، وهي المملكة المتحدة، بعد أن ادعت من قبل بأن المعاهدة لا تؤثر في حق تقرير المصير، عادت الآن لتقول إنه ولئن كان جبل طارق يملك هذا الحق، فإن معاهدة أوتريخت تنتقص منه. أما شعب جبل طارق فيرى أنه أيا كانت الطريقة التي تفسر بها المعاهدة، فلا شئ يمكن أن ينتزع الحق في تقرير المصير، لأنه حق يكرسه ميثاق الأمم المتحدة الذي يعلو على ما عداه وفقا لمبادئ القانون الدولي. ونظرا لهذه التناقضات، ينبغي للجنة الرابعة أن تطلب إلى محكمة العدل الدولية البت فيما إذا كان مبدأ حق شعب جبل طارق في تقرير المصير ينطبق على إنهاء استعمار جبل طارق؛ فإذا كان منطبقا، فهل معاهدة أوتريخت لعام ١٧١٣ تنال منه بأي شكل من الأشكال؛ وإذا كان الأمر كذلك، فبأي شكل يا ترى. وقد اتخذ برلمان جبل طارق بالإجماع قرارا بهذا المعنى. وأشار السيد كروانا إلى ما ادعته اسبانيا من أن جبل طارق، ولئن كان مستعمرة تابعة للمملكة المتحدة، فإن شعبه، باعتباره من نسل الشعب المُسْتَعْمِر، ليس شعبا مُسْتَعْمَرَاً وبالتالي لا يمكن أن يتمتع بالحق في تقرير المصير، وقال إنه لا يمكن أن يخطر لأحد يزور جبل طارق أن سكانه ليسوا شعبا متميزا. فأصول هذا الشعب خليط من سلالة البحر الأبيض المتوسط والسلالة البريطانية، وهو مزيج إثني يتجلى فيه التكوين القديم والحديث لكثير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتكمله طائفة مختلفة من المؤثرات الثقافية. وسكان الإقليم يشكلون شعبا متميزا وفريدا أدق وصف له هو ''أهالي جبل طارق''.

٥٩- وأضاف أن جبل طارق يتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي من خلال هيئتيه المنتخبتين، أي الحكومة والبرلمان الذي يسن قوانينه. كما أن له إدارة عامة وشرطة وهيئة قضائية واقتصاد ناجح وعصري ومتنوع. والصورة التي تقدمها اسبانيا لاقتصاد جبل طارق أقل إشراقا، وهي صورة لا شك في أن وراءها دوافع سياسية. ويجب ألا تأخذ اللجنة الرابعة كلام اسبانيا أو كلام جبل طارق على علاته: وكل ما عليها هو القيام بزيارة الإقليم وتقييم الحقائق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية على أرض الواقع والوقوف على ما إذا كان السكان يشكلون شعبا متميزا له الحق في إنهاء الاستعمار من خلال ممارسة حقه في تقرير المصير.

٦٠ - إن جبل طارق لا يخشى التحاور مع اسبانيا ويسعى إلى إقامة علاقات طيبة معها لكن الحوار بشأن جبل طارق يجب أن يجري على نحو يضمن لشعب الإقليم أن يعبر عن الزعماء المنتخبون والحكومة المنتخبة. وهذا هو السبب الذي يجعل القرار الذي تتخذه اللجنة الرابعة عاما بعد عام بالدعوة إلى قيام حوار ثنائي بين الدولة القائمة بالإدارة، وهي المملكة المتحدة، وطرف ثالث له مطالب إقليمية، هو اسبانيا، قرارا لا جدوى منه. فاسبانيا تنطلق من فرضية مفادها أن المسألة ليست مسألة إنهاء الاستعمار، بل نزاع ثنائي على السيادة لا لشعب جبل طارق رأي فيه. وواقع الأمر هو أنه لم يتحقق تقدم في المحادثات الثنائية بشأن هذه المسألة منذ أن بدأت هذه المحادثات في عام ١٩٨٤. ولذلك جدد المتكلم مناشدته للجنة الرابعة أن تدرج في القرار الذي تتخذه سنويا الدعوة إلى إقامة حوار بناء يشارك فيه ممثلو شعب جبل طارق.

٦١ - تطرق إلى اعتزام اللجنة الخاصة وضع خطة عمل مستكملة للقضاء على الاستعمار عن طريق إعداد برنامج عمل بنَّاء لكل إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على حدة بحلول نهاية عام ٢٠٠٠، فأشار إلى أنه حث اللجنة الخاصة على أن تقوم، عند وضع البرنامج الخاص بجبل طارق، بتضمينه أربع نقاط: إيفاد بعثة إلى جبل طارق؛ وإعلان اللجنة الخاصة اعترافها بحق شعب جبل طارق غير

القابل للتصرف في تقرير المصير؛ وإحالة المسألة، للجنة الخاصة، إلى محكمة العدل الدولية إن راودت اللجنة شكوك؛ وتوجيه الأمم المتحدة دعوة إلى إقامة حوار يكون لشعب جبل طارق فيه تمثيل مناسب.

جيم- موقف حكومة اسبانيا

٦٢- في الجلسة العامة ١٥ للجمعية العامة، المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ (انظر A/55/PV.15)، قال السيد جوسيب بيكي، وزير خارجية إسبانيا ما يلي:

''ومن الضروري أن تكون من بين أهداف الأمم المتحدة إتمام عملية إنهاء الاستعمار في جميع أرجاء العالم من خلال إزالة آخر مخلفات الاستعمار، التي بقيت إحداها في الأراضي الاسبانية كمفارقة تاريخية مؤلمة. وأشير بالطبع إلى جبل طارق الذي بعد طرد سكانه منه بثلاثة قرون تقريبا واحتلال القوات البريطانية له، ما زال مستعمرا، الأمر الذي يمثل تعديا على وحدة أراضي بلادي وانتهاكا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٣٥٣ (د - ٢٢). واستعادة سيادتنا على هذا الجزء من أراضينا يشكل أحد الأهداف التي طالما سعت اسبانيا إلى تحقيقها، وهي تؤيد تأييدا كاملا الدخول في حوار بناء. ومن المؤسف أن المملكة المتحدة لم تبد بعد إرادة سياسية صادقة لحسم هذه المشكلة. ومن ثم، فبعد ١٥ سنة من بدء المحادثات الثنائية في إطار عملية بروكسل، ورغم القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، ورغم أننا تقدمنا من جانبنا بعدة اقتراحات محددة، لم يتحقق أي تقدم في هذا الشأن''.

٦٣- في الجلسة ٧ للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قالت ممثلة اسبانيا:

''يتناول وفد اسبانيا أمام اللجنة هذا العام أيضا موضوعا جد مؤلم بالنسبة لبلدي، ألا وهو الاحتلال البريطاني لجبل طارق، الذي هو جزء من الأراضي الاسبانية. وموقف الحكومة الاسبانية من هذا الموضوع معروف جيدا لأعضاء اللجنة، وقد كرره وزير الخارجية الاسباني أمام الجمعية العامة في ١٤ أيلول/سبتمبر الماضي، ومفاده أن جبل طارق مستعمرة خاضعة لعملية إنهاء الاستعمار، وأن هذه العملية ينبغي أن تجرى وفقا لمبدأ وحدة الأراضي حسبما يعرفه المذهب الذي سارت عليه الأمم المتحدة في قرارات شتى، من بينها القراران ١٥١٤ (د-١٥) و ٢٦٢٥ (د-٢٥). كما أن استعادة السيادة على جبل طارق هدف لا محيد عنه بالنسبة لاسبانيا.

''ولم تحقق المفاوضات بين اسبانيا وبريطانيا أي تقدم يذكر حتى الآن. ومن المؤسف أن تواصل المملكة المتحدة رفضها التعاون معنا لإنهاء هذا الوضع الاستعماري، رغم الاتفاق الذي تم التوصل إليه منذ ١٥ عاما في إعلان بروكسل وفي القرارات التي تصدرها الجمعية العامة عاما بعد عام.

''وفي غياب مفاوضات جدية لإيجاد حل للنزاع بين المملكة المتحدة واسبانيا، المتحاوران الوحيدان بشأن السيادة، تحول جبل طارق من مشكلة تنازع على السيادة إلى مشكلة جوار أيضا. ففي ظل الحماية التي يوفرها النظام والامتيازات الممنوحة من الدولة القائمة بالإدارة، أصبح جبل

طارق اليوم، بمباركة بريطانيا، منطقة كبرى ''معفاة من الرسوم الجمركية'' وموجهة للسوق الاسبانية، تمارس إزاء اسبانيا سياسة إغراق اقتصادي ومالي واسع النطاق بسبب عدم شفافية نظاميها المالي والمتعلق بالشركات، وتتسبب، عن طريق الإخلال بشروط التنافس، في إفقار المنطقة المتاخمة لها. زد على ذلك وجود قاعدة عسكرية بريطانية على أراضي جبل طارق يمس ما تقوم به من عمليات بمحاذاة اسبانيا بشكل مباشر مصالحنا الأمنية المشروعة، ولا سيما مصالح سكان المنطقة المتاخمة للمستعمرة البالغ عددهم زهاء ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة''.

٦٤ - خلال الفترة قيد الاستعراض، كرر وزير الخارجية الموقف الاسباني من مسألة جبل طارق بما يفيد نفس مضمون الفقرتين ٦٢ و ٦٣ أعلاه، وذلك في بيانين أدلى بهما أمام كل من لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ الإسباني في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠١ ومجلس النواب الاسباني في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠١. و على إثر البيان الأخير، وافق مجلس النواب خلال جلسة عامة على اقتراح يعيد تأكيد موقف اسبانيا من الموضوع. و علاوة على ذلك، أفادت تقارير صحفية أن رئيس وزراء اسبانيا ذكر في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠١ بأن ''أي تغيير لمركز جبل طارق سيكون انتهاكا جسيما لمعاهدة أوتريخت، وبالتالي ستعتبره اسبانيا عملا بالغ الخطورة''[٢٤].

دال - المفاوضات الانكليزية - الاسبانية

٦٥ - خلال الفترة قيد الاستعراض، لم تعقد أي اجتماعات في إطار عملية التفاوض التي أرسى أسسها بلاغ بروكسل المشترك الصادر في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤. وتجدر الإشارة إلى أنه، وفقا للبيان، اتفق وزيرا خارجية اسبانيا والمملكة المتحدة على عقد اجتماعات سنوية في عاصمتي البلدين بالتناوب بهدف التوصل إلى حل نهائي لمشكلة جبل طارق. وقد عُقد آخر اجتماع وردت إشارة إلى عقده في إطار عملية بروكسل في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وخلال هذا الاجتماع، قدم وزير الخارجية الاسباني عرضا رسميا إلى حكومة المملكة المتحدة يتعلق بمركز جبل طارق في المستقبل، يصبح الإقليم وفقا له تحت السيادة الاسبانية مع الحفاظ على قدر كبير من الحكم الذاتي على الصعيدين السياسي والإداري (انظر الفقرة ٧٢ من الوثيقة A/AC.109/2112). و لم تقدم حكومة المملكة المتحدة حتى الآن ردا رسميا على هذا الاقتراح.

هاء - المباحثات بين انكلترا وجبل طارق

٦٦ - عُقدت خلال الفترة قيد الاستعراض اجتماعات ومباحثات بصورة منتظمة بين الوزراء والمسؤولين في المملكة المتحدة وجبل طارق. وشملت هذه المناقشات محادثات بشأن تحديث دستور جبل طارق، على النحو المشار إليه في الفقرة ٦ أعلاه. وحسب حكومة جبل طارق، تهدف اللجنة الخاصة المعنية بإصلاح الدستور التي أنشئت مؤخرا إلى التوصل إلى ''توافق للآراء بشأن المقترحات الدستورية المقرر تقديمها إلى المملكة المتحدة بما ينهي مركز جبل طارق بوصفه مستعمرة بصورة تحظى بقبول شعب جبل طارق في إطار ممارسته لحق تقرير المصير''. وقال وزير الشؤون الأوروبية في كلمة ألقاها أمام اللجنة الخاصة للشؤون الخارجية التابعة لمجلس العموم البريطاني في ٧ آذار/مارس ٢٠٠١ ''إن شعب جبل طارق يعيش في ظل هذا الوضع، وإن رغباته ورغبات حكومة جبل طارق ذات أهمية قصوى بالنسبة لنا، وسنواصل الإصغاء إلى ما يعربان عنه من وجهات نظر''[٢٥].

٦٧ - في هذا الصدد، تناقلت وسائط الإعلام في كل من بريطانيا واسبانيا بيانا أدلى به ناطق باسم وزارة الخارجية

البريطانية أكد فيه أن حكومة المملكة المتحدة ستنظر في مقترحات لإصلاح الدستور مقدمة إليها من جبل طارق، وأضاف أن ”أي اقتراح ينبغي أن يتفق والالتزامات الدولية، بما فيها معاهدة أوتريخت“[٢٦].

٦٨ - أكد بيان ثان صادر عن وزارة الشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠١ دفاع المملكة المتحدة عن مصالح جبل طارق، وجاء فيه: ”إننا نولي أهمية عظمى للمسائل التي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لجبل طارق، وهي التأخيرات على الحدود، وخطوط الهاتف وحقوق التصويت في البرلمان الأوروبي. ويعقد السيد كيث فاز الوزير المعني بالشؤون الأوروبية، وكبار المسؤولين في وزارة الشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث اجتماعات منتظمة مع رئيس وزراء جبل طارق، وتجري مباحثات متواصلة بشأن المسائل الرئيسية ذات الاهتمام المشترك. ونعتقد أن أفضل سبيل لتحقيق التقدم هو بناء الثقة والعمل على تهيئة مناخ للتعاون. وبالفعل، بينت الترتيبات التي تم التوصل إليها في السنة الماضية بشأن عدد من المسائل المتعلقة بجبل طارق والاتحاد الأوروبي ما يمكن تحقيقه في ظل هذا المناخ. لذا علينا أن نجعل هذه العملية أساسا لجهودنا في المستقبل“[٢٧].

الحواشي

(١) المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من المعلومات المقدمة إلى الأمين العام من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بموجب المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة، في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١، ومن الوثائق الرسمية لحكومة اسبانيا.

(٢) الموقع الرسمي لحكومة جبل طارق على الشبكة العالمية www.gibraltar.gov.gi.

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والعشرون، الملحق رقم ٢٣ (A/7623/Rev.1)، المجلد الثالث، الفصل الحادي عشر، المرفق، الفقرات ٧-٢٣.

(٤) ”شراكة من أجل التقدم والرفاهية: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار“ كتاب أبيض قدمه وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة إلى مجلس العموم في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٩ واستنسخ في مرفق الوثيقة A/AC.109/1999/1.

(٥) حكومة جبل طارق، كلمة رئيس الوزراء بمناسبة السنة الجديدة، ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

(٦) موقع انتخابات جبل طارق لسنة ٢٠٠٠ على الشبكة العالمية (www.gibraltar.gi/election).

(٧) تقرير لجنة الشؤون الخارجية، مجلس العموم، ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩، (www.parliament.uk).

(٨) بيان وزير الخارجية الاسباني أمام لجنة الشؤون الخارجية للكونغرس الاسباني، مدريد، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

(٩) موقع حكومة جبل طارق على الشبكة العالمية (www.gibraltar.gov.gi).

(١٠) بيان اللجنة الأوروبية IP/99/439 الصادر في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩.

(١١) منظمة الأمن والتعاون في الميدان الاقتصادي، ”التقدم المحرز في تحديد الممارسات الضريبية الضارة ووقفها“، حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

(١٢) صحيفة "Gibraltar Chronicle“، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

(١٣) بلاغ صحفي صادر عن حكومة جبل طارق في ٤ أيار/مايو ٢٠٠١.

(١٤) بيان أدلى به وزير خارجية اسبانيا أمام لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ، مدريد، ٨ شباط/فبراير ٢٠٠١.

(١٥) التقرير التاسع للجنة الشؤون الخارجية، دورة عام ١٩٩٩-٢٠٠٠؛ متابعة مسألة جبل طارق. رد وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

(١٦) وكالة رويتر، ٨ آذار/مارس ٢٠٠١؛ صحيفة ”El Pais“، ٨ آذار/مارس ٢٠٠١.

(١٧) بلاغ صحفي صادر عن حكومة جبل طارق في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

(١٨) بلاغ صحفي صادر عن حكومة جبل طارق في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠١ واللجنة الخاصة المعنية بالشؤون الخارجية، التذييل ٤، مذكرة مقدمة من وزارة الشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث.

(١٩) بيان أدلى به وزير خارجية اسبانيا أمام لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ، مدريد، ٨ شباط/فبراير ٢٠٠١.

(٢٠) صحيفة ''فاينانشيال تايمز''، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

(٢١) بلاغ صحفي صادر عن حكومة جبل طارق في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠١.

(٢٢) A/55/23 (الجزء الثاني)، الفقرات ٥٨-٦٥ (ستصدر بوصفها الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٢٣).

(٢٣) بيان ممثل اسبانيا (الفقرة ٦٢ أدناه)؛ انظر A/55/PV.15.

(٢٤) وكالة رويتر/وكالة EFE، ١٥ آذار/مارس ٢٠٠١؛ صحيفة "El Pais"، ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١.

(٢٥) اللجنة الخاصة للشؤون الخارجية، محضر الوقائع، ٧ آذار/مارس ٢٠٠١.

(٢٦) عدد ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١ من الصحف التالية: "Gibraltar Chronicle"، و "ABC"،و "Diario 16"، و "La Vanguardia".

(٢٧) الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث (www.fco.gov.uk/news)، بلاغ صحفي، ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠١.